معنا المقيد الا ان المطلق من الشفاد سيمي بالمشهوري لكونه كان مشهورا فيما بين
عوام الفلاسفه والمقيد بالحقيقي لكونه المعتبر في علومهم الحقيقيه والمعروف والملكه
بالعكس حيث يسمون المطلق بالحقيقي والمقيد بالمشهوري ثم عطف على
ضدية قوله او شبه بكسر الشين المعجمة واو فيه بمعنى الواو اي وحال كونه مترفها
عن شبه اي مشابه بمعنى مماثل له في ذاته او صفته اما الذات فلان الحق ان الواجب
مخالف للممكنات في الذات والحقيقة اذ لو تماثلا واشتاز كل عن الاخر بخصوصية الوجوب
والامكان فان كانت تلك الخصوصية من لوازم الذات لزم اشتراك الكل فيه وان
كانت الخصوصية مع الذات لزم التركيب المنافي للوجوب الذاتي واما صدق مفهوم
الذات اعني ما تقوم بنفسه لا بالمعنى السابق قريبا بل بالمعنى المتقدم صدر الكتاب
عليه وعليها فمن باب صدق العارض على المعروض فلا اشتراك الا في الاطلاق
ومجرد المفهوم كما ان وجود الواجب ووجود الممكن مع اختلافهما بالحقيقة مشتركان
في مطلق الوجود الواقع عليهما وقوع لازم خارجي غير مقوم فما ذهب اليه بعض
المتكلمين من ان ذات الواجب تماثل سائر الذوات وانما تمتاز باحوال اربعة هي
الوجود الواجبي الذي قد يعبر عنه بالوجوب والحياة والعلم التام والقدرة الكاملة
او بحالة خامسة تسمى بالالهية هي الموجبة لهذه الاربعة متمسكا بصحة قسمة الوجود
الى الواجب والممكن وبالجزم بالمطلق مع التردد في الخصوصية وباتحاد المقابل اعني
الذات غلط منشأه اشتباه العارض بالمعروض فان تلك الاوجه لا تفيد الا اشتراك
مفهوم الذات وصدقه على جميع الذوات من غير دلالة على تماثل الذوات وتشاركها
في الحقيقة فان قلت لكن لم يلزم المتكلمين القائلين بتماثل وجود الواجب والممكن
ترك الواجب قلت لان المتصف بالوجوب والمقتضي للوجود هو الماهية المخالفة
لسائر الماهيات والوجود زائد عليها ولان المماثلة ان اريد بها الاتحاد في الحقيقة
فظاهر وان اريد بها كون الشيئين بحيث يسد احدهما مسد الاخر اي يصلح كل منهما
لما يصلح له الاخر فلان شيئا من الموجودات لا يسد مسده في شيء من الاوصاف من العلم
والقدرة وغير ذلك اجل واعلى مما في المخلوقات بحيث لا مناسبة بينهما فان في الهداية
ان العلم منا موجود وعرض ومحدث وجائز الوجود ومتجدد في كل زمان والعلم الثابت
له تعالى موجود وصفة وقديم وواجب الوجود ودائم من الازل الى الابد فلا يماثل
علم الله تعالى علم الخلق بوجه من الوجوه واما الصفة فلانه لو كان له مثل في شيء من
صفاته للزم الحدوث لاحتياج كل من المتماثلين الى من يخصصه بالعارض الذي
به يمتاز عن مثله ولامكان لوجوب عموم قدرة الاله وشمولها لحمل حركة كارادته ان يقع
بينهما تمانع فيلزم اتصاف احدهما بالعجز ضرورة سواء اختلفا على التضاد وهو ظاهر او
اتفقا لان الفعل الواحد يستحيل انقسامه فلا يمكن ان يقع الا اثر احدهما فيلزم عجز
الاخر

الاخر الذي لم يقع منه واذا عجز احدهما وجب عجز الاخر لتماثلهما وذلك يؤدي الى ان لا يوجد
شيء من العالم والعيان يكذبه واعلم ان النظير والضريب والكفو والشبه والشبيه
والمثل بمعنى واحد ولما ذكر بعضهم ان الشبه هو المماثل بوجه ما والشبيه بوجه اكثر
والمماثل اخص منهما عبر بنفي الاعم لاستلزامه نفي الاخص تتمة اعلم ان قدماء
المعتزلة كالجبائي وابنه ابي هاشم ذهبوا الى ان المماثلة هي المشاركة في اخص صفات
النفس فمماثلة زيد لعمرو عندهم مشاركته اياه في الناطقية فقط وذهب المحققون
من الماتريدية الى ان المماثلة هي الاشتراك في الصفات النفسية كالحيوانية
والناطقية لزيد وعمرو ومرادهم بالصفة النفسية كما ذكروه صفة ثبوتية يدل
الوصف بها على نفس الذات دون معنى زائد عليها ككون الجوهر جوهرا وذاتا
وشيئا وموجودا ويقابلها المعنوية وهي صفة ثبوتية دالة على معنى زائد على الذات
ككون الجوهر حادثا ومتحيزا وقابلا للاعراض ومن لوازم الاشتراك في الصفات
النفسية امران احدهما الاشتراك فيما يجب ويمتنع ويجوز وثانيهما ان يسد كل
منهما مسد الاخر وينوب الاخر منابه فعلى هذا يقال المثلان موجودان
مشتركان فيما يجب ويجوز ويمتنع او موجودان يسد كل منهما مسد الاخر والمثلان
وان اشتركا في الصفات النفسية لكن لا بد من اختلافهما بجهة اخرى ليتحقق
التعدد والتغاير فيصح التماثل ونسب الى الشيخ انه يشترط في التماثل التساوي
من كل وجه واعترض بانه لا تعدد حينئذ فلا تماثل وبان اهل اللغة مطبقون
على صحة قولنا زيد مثل عمرو في الفقه اذا كان يساويه فيه ويسد مسده وان
اختلفا في كثير من الاوصاف ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم الحنطة بالحنطة
مثلا بمثل واراد به الاستواء في الكيل دون الوزن وعدد الحبات واوصافها واجيب
ان المراد التساوي في الجهة التي بها التماثل حتى ان زيدا وعمرا لو اشتركا في الفقه
وكان بينهما مساواة في ذلك بحيث ينوب احدهما مناب الاخر صح القول بانهما
مثلان في الفقه والا فلا لطيفة هل يشترط في المتخالفين والمتقابلين التغاير
كما نقله الامدي عن بعض الاصحاب اولا يشترط كما هو ظاهر مذهب القاضي
في المتخالف قال السعد فنفي التماثل اولى ويبتني على هذا الاختلاف صحة اطلاق
التخالف والتماثل على صفاته تعالى وعدمها فعلى الاول لا وعلى الثاني نعم
فائدة المثلان المتضادان يمتنع اجتماعهما في محل واحد خلافا للمعتزلة
ان العرضين اذا اشتركا في الماهية والصفات النفسية لم يعقل بينهما تمايز
بحسب المحل لان قيامهما به ووجودهما تبع لوجوده فاذا اتحدت الماهية و
تبعيه الموجب انتفت الاثنينية ورد بالمنع لجواز ان يختص كل بعوارض مستندة
الى اسباب مفارقة وبهذا يمنع ما ذكر في المحصل من ان نسبة العوارض الى كل منهما

Copyright © King Saud University